قد تُعدل شيئا من مواقفها وتعترف باتفاقات لكنها لن تغير مواقفها الأساسية

المرونات التكتيكية لن تُحول حماس من عدو خطر الى شريك في الأمن والسلام

■ تثير موجة التسونامي التي أغرقت حماس بها الحلبة الفلسطينية جدلا لاذعا في الغرب يتصل بمبادرة الدمقرطة التي تحاول ادارة بوش إحداثها في الشرق الاوسط، بانضمامها الى سلسلة من نتائج الانتخابات المشكلة في منطقتنا. ينتقد كثيرون الادارة على مضيها السريع والكاسح جدا في هذه السبيل وأنها تثق بالانتخابات كمُحرك ديمقراطي رئيس، خلافا لمحاولة إشراب النفوق قيم الديمقراطية.

يرد المدافعون عن الدمقرطة بأن عبء المسؤولية السلطوية سيفرض في نهاية الأمر على حماس شيئا من اثنين ـ فإما أن تعتدل وإما أن تفشل وتفقد كرسيها. انهم يؤيدون موقفهم، بين الجملة، بسوابق تاريخية لاعتدال احزاب متطرفة وعنيفة وباستطلاعات رأي عام فحواها أن أكثر الجمهور الفلسطيني لم ينتخب حماس لمشايعتها ايديولوجيا.

هل يمكن أن نتوقع اعتدال حماس؟ التاريخ مليء بأمثلة مناقضة. لكن استعراض السوابق السياسية لحركات اسلامية في الشرق الاوسط الحديث ولحركات جذرية خارجه، يدل على أن النجاح يحتاج الى سلسلة من الشروط. فالى جانب فتح الميدان السياسي للمنافسة الحرة نسبيا أمام الحركة الجذرية، يُحتاج الى مركز سياسي ـ سلطوي وعام ـ قوي قوة كافية لاستيعاب هذه الحركة، وليفرض عليها قواعد اللعبة الديمقراطية ولمنعها من حرف الجهاز السياسي الى اتجاهات غير مرجوة. هكذا كان الامر مثلا في تركيا وفي الاردن. ولم يحدث هذا في لبنان حيث جرى استيعاب جهة قوية ـ حزب الله ـ لها تأييد خارجي قوي (ايران وسورية)، في نظام سياسي ضعيف ومُفرق طائفيا. يشارك حزب الله في الانتخابات في لبنان منذ نحو 16 سنة وفي الحكومة منذ نحو سنة، ومع كل ذلك لم يُعدل مواقفه، ولم ينزع سلاحه ولم يكف عن الهجوم في الحدود مع اسرائيل.

الى ذلك تحتاج تلك الاجراءات الى سنين. فحركة الاخوان المسلمين في مصر التي أُسست في 1928 وقتلت رئيس حكومة في 1948 تخلت عن طريق العنف في 1971 فقط بعد سنين من ضغط نظام الحكم. في ايران، يُمسك نظام الحكم الاسلامي بمقود السلطة منذ 27 سنة. لقد زال بريقه عند الجمهور، لكنه يمنع الانتخابات الحرة ولم يُعدل موقفه. يصعب صعوبة خاصة تغيير نواة الايديولوجية في الحركات الدينية، اذا ما حدث ذلك أصلا، لأن الحديث عن فرض إلهي عندها.

حصلت حماس على فرصة المشاركة في انتخابات حرة بغير شروط مقدمة. فازت، من بين الجملة، لانها جعلت نفسها قوة ذات شأن، مسلحة واجتماعية، تنافس مع علم الاصلاح بإزاء مركز سلطة متداع في صورة أبي مازن ومركز جماهيري ـ حزبي مُنحل في صورة حركة فتح. لا يُطلب الى حماس اذا أن تُعدل برنامجها الايديولوجي ـ السياسي لتفوز، اضافة الى أن أكثر الجمهور الفلسطيني في الأصل يقبل موقفها من أن الخيار العنيف بإزاء اسرائيل مشروع. وقد أدركت كيف تنصب هدفا مرحليا سياسيا، يستطيع أكثر الجمهور الفلسطيني قبوله، ألا وهو هدنة طويلة على حدود 1967 (كمرحلة في السعي الى القضاء على اسرائيل).

الآن جعلت حماس نفسها مركز السلطة، الى جانب أبو مازن الضعيف. حيال ضرورات الواقع، يمكن أن نتوقع خطوات مرونة تكتيكية من قبل المنظمة مثل إطالة التهدئة القائمة، والاعتراف باتفاقات قائمة مع اسرائيل ـ على الأقل جزء منها ومؤقتا ـ بل الاعتراف بواقع وجود اسرائيل، وهو واقع لا تستطيع أصلا تغييره. ولكن لا ينبغي أن نتوقع أن تتخلى حماس في المستقبل المنظور عن أسس موقفها: فهي لن تعترف بحق اسرائيل في الوجود ولن تتخلى عن خيار العنف بها. حماس مصغية الى الرأي العام الفلسطيني وتعتقد أن هذه المرونة ستنقطع. ربما تكون مُحقة. لا يعني هذا الأمر أن على اسرائيل والجماعة الدولية أن تكتفيا بذلك وأن تكفا عن ضغط حماس. هذه المرونات التكتيكية لن تُحول حماس من عدو خطر الى شريك في الأمن والسلام.

ميخائيل هرتسوغ
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/3/2

استعراض القوة الاسرائيلي ساهم بشكل رئيسي

الأرقام بدأت تتحدث عن عودة اعمال العنف

■ بهدوء، بهدوء، حيث لا أحد يريد أن يبشرنا بالسطور السيئة، وخصوصا عشية الانتخابات، فالأرقام بدأت تتحدث عن عودة اعمال العنف. في سلسلة من العمليات المتفرقة التي لا ترى بينها حتى الاجهزة الأمنية رابطة، ولكن لا يمكن أن تخطىء فيها، فان مواطنين اسرائيليين يصابون في المناطق بالسكين والنار والحجر. وفي سلسلة العمليات الاسرائيلية التي تستهدف إثبات «من هو صاحب الكلمة هنا» ولاعطاء رد صهيوني مناسب على الادعاء بأن «أحدا آخر سيكون أقوى في وجه حماس»، فان أكثر من 20 فلسطينيا قُتلوا في الشهر الأخير في المناطق.

ليس مثل ما كان عليه الحال قبل خمس سنوات ونصف، فما يحدث هنا لا يدل على وجود شبكة ارهابية منظمة ومبادرة. ومن الواضح للجميع أن حماس بوصفها الجسم الوحيد المؤهل لمثل هذه المعركة في المناطق، تجلس بهدوء، فهذه هي مصلحتها، على الأقل الى أن تؤسس نظامها. للسلطات الاسرائيلية لا توجد مصلحة في أن تنتهي الخدعة القائلة «لقد وجدنا حلا للارهاب»، وكذلك الاندفاع المبرر لدى الجمهور الذي يلهث وراء مثل هذا الهدوء.

كذلك، اذا كانوا يتجاهلون المعطيات التي تشير الى ارتفاع واضح بعدد الحوادث، حتى دون أن يحسبوا عدد القتلى الفلسطينيين ـ ونحن بدورنا لا نحسبه بتاتا، فانه حسب النظرية الأمنية المقبولة لا علاقة بين ما نفعله نحن وبين ارتفاع منسوب الارهاب ـ وحتى اذا لم نفعل كل هذا فلن نعرف الى أين ستؤدي هذه الضغوط واستعراض العضلات وإحداث الازمة التي تعانيها السلطة الفلسطينية بسبب ما تفعله اسرائيل؟.

فلسطينيون جائعون ويائسون سيكونون أكثر استجابة للارهاب، ومواطنون تُغلق في وجوههم مصادر الرزق والعمل، وقسم كبير من الاموال البديلة ستصل من مصادر تدعم الارهاب مثل ايران. هذا سيكون مجتمعا أشبه بالمستنقع الذي سينمو فيه بعوض المرض بسهولة أكبر. وسلطة اسرائيلية تفكر بأن استعراض العضلات أهم مما سيأتي غدا، هي بطبيعة الحال ستكون لها اصبع سريعة على الزناد.

اسرائيل تعتبر دولة غربية، وهناك تبدأ الحرب بقرار حكومي، وبأوامر منظمة من قيادات عسكرية وبحركة منظمة لقوات عسكرية كبيرة، ولكن ليس بالضرورة أن تبدأ الحرب على نحو: مرات كثيرة نشبت لانها تدحرجت، فمن حادثة تلتها حادثة ثانية، وعود ثقاب تلاه عود آخر أوصلها الى مخازن وقود أشعلت فيها النار دون أن يُقر أحد بذلك. ففي شهر ايلول (سبتمبر) 2000 كان جميع الاسرائيليين مقتنعون بأن ياسر عرفات هو الذي أصدر أوامره لبدء الانتفاضة الثانية، ومع أنه مبرر لم تتفق جميع الاجهزة الأمنية حوله، إلا أن الحكومة الاسرائيلية والناطقين باسمها سوقوا ذلك بحماسة. وفي صيف 2006، لا يوجد عرفات، ومن المشكوك فيه أن يهتم أحد بما يحدث هنا الآن، تماما كما كانت الجولة السابقة، فان شيئا قليلا سيتم انجازه ولن تكون أهمية حقيقية لكثير من الاشياء باستثناء حقيقة سقوط قتلى من الطرفين.

ها قد جاء الوزير

اذا كان وزير الأمن الداخلي، جدعون عزرا، يعتقد أن قائد الشرطة هو «المُسرب المنظم»، ومن «المؤسف أنه لا يزال في الشرطة»، فيتوجب عليه اقالته بسرعة، وبالتالي امتصاص النيران الشعبية المرتبطة بذلك. فالشيء الأخير الذي يُتوقع أن يفعله هو التشهير به في الكنيست وبين الجمهور، ولكن الحقيقة هي أن ثمن التشهيرات التي يطلقها عزرا في الايام الأخيرة، بما في ذلك تفسيراته المبهمة التي تمثلت باصدار تعليماته لقادة الشرطة بعدم المثول أمام اللجنة التي تحقق في أحداث عمونة وكذلك حديثه عن قائد الشرطة موشيه مزراحي، تثير اعتقادا مختلفا تماما، وهو ببساطة أن الوزير عزرا لا يفكر.

عوفر شيلح
كاتب دائم في الصحيفة
(يديعوت أحرونوت) 2006/3/2

كلاهما معنيان بتسويات فعلية احادية الجانب

هناك تحالف غير مقدس بين كديما وحماس ضد التسوية الا أنه لن يصمد لفترة طويلة

■ السياسة الشرق أوسطية تتمخض عن تزاوجات غريبة وعجيبة حتى حدود اللامنطق. أحد هذه التزاوجات هو تحالف ايهود اولمرت ـ اسماعيل هنية الذي تبلور مؤخرا. كديما وحماس يملكان امورا مشتركة كثيرة. التنظيم الفلسطيني من جهة والحزب الاسرائيلي من جهة اخرى غير معنيين بالتسوية الاسرائيلية ـ الفلسطينية الدائمة لان السلام الكامل ووضع نهاية للمطالب المتبادلة يتعارضان مع رؤيتهما الايديولوجية.

حماس وكديما ليسا مستعدين لتقديم التنازلات الاقليمية والفكرية الضرورية لمأسسة العلاقة بينهما من خلال معاهدة طويلة المدى. كلاهما معنيان بتسويات فعلية احادية الجانب تنسحب اسرائيل في سياقها جزئيا وفي المقابل تسود فسحة من الهدوء في القتال الشديد.

التسويات قادرة على تخفيض درجة العداء والعنف المتبادل الى مستوى محتمل يتيح ادارة الحياة اليومية الاعتيادية بالمقارنة مع فترة الارهاب الضاربة وعملية السور الواقي.

فهل يمكن لهذا التحالف ان يصمد؟ الجواب هو لا على ما يبدو لانه ينطوي على عوامل هدامة تفوق قوتها قوة الجهات التي تقف وراءه. وحتى يصمد تحالف حماس ـ كديما هذا ولا يتطور الى عملية سلمية يتوجب على الجانبين ان يقوما بتشويه صورة بعضهما البعض والحفاظ على مستوى معين من العنف والعداء. ليس المقصود هنا عملية مسرحية مفبركة وانما هي مواقف اصيلة تجري في موازاة المواقف الابتدائية الاساسية. هذه المواقف الاساسية هي التي تفرض التحركات العنيفة التي تذكر بالفجوة العميقة بين الجانبين والحاجة لضبط ورقابة دائمة للعنف حتى لا يتضخم الى حدود لا تطاق. هل يمكن للجانبين أن يسيرا على حافة الهاوية لفترة طويلة؟ يبدو أن الجواب هو بالنفي خصوصا ان اخذنا بالحسبان مصالح شاؤول موفاز السياسية ورؤيته الجبروتية الطاغية ومصالحه وطرق عمل الفصائل العنيفة في الجانبين. تدخل ضلوع قوى اسرائيلية كبيرة في اعمال العنف والرقابة على المناطق الفلسطينية من جهة وتدمير المؤسسة الفلسطينية الى وحدات سياسية وعسكرية مفتتة من دون ارادة مركزية قوية من جهة اخرى يصعب على اولمرت وهنية الحؤول دون قيام وكلاء العنف لديهما باعمال مستقلة.

زد على ذلك كله ان المبادرات التي يقوم بها اولمرت ـ استكمال السور الفاصل واغلاق غور الاردن امام الفلسطينيين لان محكمة العدل العليا والضغط الدولي حالا دون اقامة الجدار هناك وتوسيع المستوطنات والطرقات لليهود وحدهم ـ هي اعمال لا يمكن لهنية أن يتعايش معها لمدة طويلة. هذه الاعمال كانت السبب الاساسي لانزال فتح عن سدة الحكم. فساد وعفونة اجهزة فتح كانت مسائل معروفة للجمهور الفلسطيني الا انها لم تتسبب في اسقاطها طالما كان هناك أمل بان توصلهم فتح للتحرير الوطني.

ان لم تتمكن حماس من تطبيق شعارها الانتخابي ـ خلال عام من صوارخ القسام حققنا ما لم تحققه فتح خلال عشر سنوات من المفاوضات ـ فلسطينيون قلائل سيتذكرون أجهزة حماس الاجتماعية التابعة لحماس ونقاء قادتها.

حماس منذ اقامتها اجادت الاصغاء لهموم الجمهور الفلسطيني. حكومة حماس على ما يبدو ستواظب على ذلك ولن تتجاهل الخطوات الاسرائيلية.

ايهود اولمرت

اسماعيل هنية

مناحيم كلاين
مؤلف كتاب «مبادرة جنيف اطلالة من الداخل»
(هآرتس) 2006/3/2

نصرها عليهم لم يفض الى نتائج سياسية في صالحها

قوة اسرائيل العسكرية فاقت وما تزال تفوق القوى العربية مجتمعة

■ بلغ عدد جنود الجيش الاسرائيلي في حرب الاستقلال الى 117 ألفا. وكان عدد جنود الجيوش العربية الاربعة كلها التي حاربت الجيش الاسرائيلي، مع ضم الوحدات الفلسطينية اليها، نصف ذلك. في المراحل الحاسمة من الحرب كان للجيش الاسرائيلي امتياز في المعدات، والتسليح، والإمداد، واحتياطي الوقود. وكان امتياز قوة القصف الجوي لاسرائيل بالقياس الى اسلحة الجو لجميع الجيوش العربية بنسبة 4: 1, كانت تلك حرب القلة قبالة الكثرة، وكانت القلة هم العرب.

هذه المعطيات لم يكتبها «المؤرخون الجدد» ولا محطمو أسطورة من اجل الإغضاب أو مجرد من يؤمنون بما بعد الصهيونية. انها مأخوذة من مذكرة قسم العمليات في الجيش الاسرائيلي في سنة 1958 والتي صُنفت انها «سرية الى الغاية». كشف عن المذكرة البروفيسور زكي شالوم من معهد بن غوريون في مدرسة سديه بوكير بمقالة نشرت في كتاب «قلة قبالة كثرة» صدر مؤخرا بتحرير ألون كديش وبني كدير. منذ حرب الاستقلال خرجت اسرائيل في طائفة من الحروب. كان لاسرائيل فيها كلها امتياز كمي في ميدان القتال. اذا ما أضفنا الى ذلك الدافعية، ومستوى التدريب، ونوعية القيادة والتنظيم، فسنجد امتيازا عظيما، آخذا في الازدياد. عُبر عنه بنتائج المعركة العسكرية في كل واحدة من الحروب. كما تعلمون، ليست الحرب سوى مرحلة عسكرية تهدف الى غاية سياسية. وها هو ذا تحليل نتائج حروب اسرائيل يدل على فرق كبير بين الانتصارات العسكرية وبين الانجازات السياسية. فهكذا على سبيل المثال، لم يمنع النصر الكبير في حرب سيناء 1956 انسحابا سريعا تاما جعل زعيم مصر، جمال عبد الناصر، بطل الحرب. انتهى النصر في حرب لبنان الى مشهد مشابه. الامتياز الكمي والنوعي للجيش الاسرائيلي في حربي الانتفاضة كان كبيرا جدا، الى حد أن الموازنة بين القوى من الجانبين تثير السخرية، ومرة اخرى، كان النصر السياسي على وجه التخصيص الى جانب من لم يكن له أي احتمال عسكري. إن نتائج الانتفاضة الاولى والثانية هي التي منحت الفلسطينيين الاعتراف الكوني بحقهم في الدولة.

إن المسيرة المستمرة من الحروب تُمكّن من استخلاص عبر واضحة منها: إن امتياز القوة العسكَرية لاسرائيل هو ذو معنى واحد، صارم وفي المستقبل المنظور هو غير مزَعْزَع. وبهذا يصبح ذا معنى استراتيجي. ولكن على نحو جدلي، معنى هذا الامتياز التكتيكي محدود جدا. المنهج الذي وجه القيادة الاسرائيلية على امتداد السنين والذي يقول «ما لا يحدث بالقوة سيحدث بقوة أكبر»، دُحض مرة بعد مرة لكن مسيرة القوة مستمرة، بلا غايات وبلا انقضاء.

هذه الكلمات تُكتب في النقب الغربي، في حين يُسمع من الخلف قصف مدافع الجيش الاسرائيلي، وهي من أكثر المدافع تقدما في العالم، ترد على اطلاق صواريخ القسام التي يصنعها الفلسطينيون. أصبحنا نعرف النتائج ونحن محصورون في الحلقة المفرغة لمسيرة الحماقة.

زئيف تساحور
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/3/2

حدث مثل هذا مرتين فيما مضى وقد يحدث مرة اخرى

غياب الرد الجدي على صواريخ القسام عند اسرائيل قد يفضي الى الحرب

لا يهم آلاف المواطنين الاسرائيليين في «النقب الغربي»، أو جنوبي عسقلان، الجدل في كون الارهاب تهديدا استراتيجيا أو وجوديا ـ لأنهم يحيون في ظل الارهاب اليومي هنا والآن. منذ بداية كانون الثاني (يناير) من هذا العام أُمطروا بنحو 250 صاروخ قسام، لم تجب ضحايا بشرية بمعجزة فقط. أطلق الجيش الاسرائيلي مُنذ ذلك الوقت ألفي قذيفة على «مجالات الاطلاق»، وسلاح الجو «قصف أهدافا لمخربين» ـ وارهاب صواريخ القسام مستمر.

لا يجب الاستخفاف بالجهد العظيم «للشاباك» وسلاح الجو، اللذين ينجحان في اصابة افرقاء مُطلقي صواريخ القسام وقادتهم في قطاع غزة في كل مرة من جديد. لكن ارهاب صواريخ القسام مستمر. وبمقابلة ذلك، لا يكف المخربون عن حفر أنفاق تفجيرية وتجريب طرق اخرى للمس بسكان مستوطنات ملتفة على غزة.

لهذا، الجدل في كون الارهاب الحماسي هو «استراتيجي أو وجودي» هو عندهم أكاديمي تماما. انهم يستحقون اجابة واضحة ـ كيف ستعيد الحكومة اليهم الأمن. لا يهمهم الشروحات، وأن صاروخ القسام هو في الحاصل «لعبة طائرة»، كما قال لحينه مستشار سخيف في ديوان رئيس الحكومة. وكذلك ادعاء الحكمة في «الكلفة ـ الفائدة» في جدالات هيئة القيادة العامة، أي ما هو الذي لا يحسن انفاقه لردع صواريخ القسام، لن يُسكّن الآباء، الذين يتخوفون على مصير أبنائهم مع سماع هدير صاروخ القسام. إن كثرة تهديدات اسرائيل على شاكلة «سترتعد الارض في قطاع غزة»، تبدو صبيانية.

الجبهة الجنوبية تتدهور، لان اسرائيل ليس لها رد على ارهاب صواريخ القسام، وذلك قد يفضي الى الحرب. في هذا السياق يمكن أن نذكر ما حدث قبل 51 سنة. آنذاك في الثامن والعشرين من شباط (فبراير) 1955، أذِن وزير الدفاع دافيد بن غوريون للمقدّم اريئيل شارون ومظليه، وكرد على ارهاب فلسطيني من غزة برعاية مصر، في غزو قاعدة الجيش المصري في غزة وتدميرها، في العملية التي سُميت «سهما مكسورا»، قُتل 42 جنديا مصريا، وتوجه رئيس مصر، جمال عبد الناصر، فورا للتوقيع على صفقة السلاح الاولى مع الاتحاد السوفييتي، ومن هناك تدهور الوضع الى حربين بين اسرائيل ومصر. ارهاب م.ت.ف لكريات شمونة ومستوطنات الشمال أفضى على نحو حتمي الى الحرب العادلة في لبنان، على الرغم من كل ما نشأ عنها. لهذا يجب على جهاز الأمن أن يجد ردا على ارهاب صواريخ القسام، لا من اجل اعادة الأمن فقط الى المستوطنات الملتفة على غزة، بل من اجل منع الانزلاق الى الحرب في المستقبل.

في الانتفاضة الاولى استعمل الفلسطينيون الحجارة والزجاجات الحارقة أساسا، لأن اسرائيل نجحت على وجه عام في منعهم السلاح والمواد المتفجرة. اريئيل شارون، وزير الصناعة والتجارة في حكومة الوحدة الوطنية، الذي رأى آنذاك عجز الجيش الاسرائيلي و«الشاباك» عن التغلب على عصابات المشاغبين، عاد في ذات يوم من جلسة لجنة الوزراء للشؤون الأمنية ولم يعرف أيضحك أم يبكي. لقد قال: «ظهر رئيس هيئة الاركان، وبين لنا أنه تصعب محاربة مخربين يرموننا بالحجارة والصخور. ولكن لو كانوا يملكون بنادق، بين رئيس هيئة الاركان، لكان من الأسهل محاربتهم. أسمعت هؤلاء الحكماء؟». اذا انهم يملكون الآن صواريخ القسام ايضا، وصواريخ مضادة للطائرات وشحنات ناسفة وأشباه ذلك.

أوري دان
كاتب يميني
(معاريف) 2006/3/2

الملك حسين كان يوافقها الرأي في اقتراحاتها بشأن نقل السيادة للرب

الاستاذة في القانون روت لبيدوت: يجب عدم الخوض في السيادة على الحرم القدسي بالمرة لأن لا اليهود ولا العرب مستعدون للموافقة على التنازلات

■ «يجب الاعتراف بأن السيادة على جبل الهيكل (الحرم) تعود لله»، تقول الحائزة على جائزة اسرائيل للقانون، البروفيسورة روت لبيدوت. «اقتراحي هو عدم الخوض في السيادة على جبل الهيكل بالمرة، لأن أي طرف لن يكون مستعدا للموافقة على التنازلات ـ لا اليهود ولا العرب». لبيدوت المختصة في القانون الدولي وتعكف على البحث في قضية السيادة، تضيف قائلة: «السيادة هي شيء غامض، والمهم هو توزيع الصلاحيات بصورة منطقية ومعقولة». هي تذكر أن الملك حسين كان يوافقها الرأي في اقتراحاتها بشأن نقل السيادة للرب، إلا أنه كان يتحدث عن البلدة القديمة كلها. لبيدوت ليست متحمسة لاقتراح كلينتون بتقسيم السيادة على جبل الهيكل حسب المستويات ـ المسلمون في الأعلى حيث المساجد، واليهود في الأسفل في الفراغات الواقعة خلف حائط البراق. «هذه بدعة مختلقة، وهي ليست ممكنة إلا اذا قبلت الأطراف ذلك، إلا أن نسب السيادة لله أكثر من منطقية لانه يتلاءم مع الديانتين اليهودية والاسلامية إذ انهما تنصان على أن البلاد تعود للرب».

في الاسبوع الماضي أعلن عن حصول لبيدوت على جائزة اسرائيل في الدراسات القانونية. الفوز يضفي على المؤسسات القانونية التي تعمل فيها لبيدوت طابعا من الأهمية، ولذلك تطلب ذكر اسم المؤسسات الثلاثة (اربعة في الواقع). هي تدرس في كلية القانون في الجامعة العبرية، وكذلك في قسم العلاقات الدولية في نفس الجامعة، وهي رئيسة لقسم الدراسات التكميلية في كلية الادارة. أعمالها حول التسوية المحتملة في القدس، والتي أخذت حيزا هاما من تفسير الحكام لمنحها الجائزة، مركزة في مركز القدس لدراسات اسرائيل.

تاريخ لبيدوت الشخصي هو من نواحي كثيرة نفس تاريخ العملية السلمية.

■ هل ترين امكانية للتفاوض مع حماس؟

■ أنا لا أرى امكانية للتفاوض معهم الآن. ولكن من الممكن أن تتغير حماس. إلا أن تصريح اسماعيل هنية في مقابلته مع «واشنطن بوست» (بأن حماس مستعدة لاتفاقية سلام على مراحل مقابل الانسحاب الى خطوط حزيران ـ يونيو) كان سطحيا جدا. حماس ترتكب خطأ جسيما عندما تقول أن الاتفاقات التي وقعت في الماضي ليست ملزمة لها.

■ وما معنى ذلك؟

■ المعنى هو أنهم لا يحترمون القانون، وهذا يعني أن القانون لن يُحترم تجاههم. اذا لم تكن حماس امتدادا للسلطة الفلسطينية فليست لديها أي حقوق بالمرة.

على الضباط أن يحذروا

في هذا الاسبوع اضطر ضابط كبير، وهو العميد أفيف كوخافي، قائد فرقة في الجيش الاسرائيلي على حدود غزة، مرة اخرى الى الغاء زيارته الى بريطانيا بسبب الخوف من اعتقاله. لبيدوت تزف بشرى جيدة للضباط الاسرائيليين، وتقول ان النائب العام في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي قد رد كل الشكاوى التي قُدمت له ضد اسرائيل حتى اليوم، مُعللا ذلك بعدم وجود صلاحية لديه.

لبيدوت تقول أن هناك شرطا هاما في معاهدة روما التي تعتبر أساسا لعمل المحكمة الجنائية الدولية، وهو أن المحكمة لا تحكم على شخص إلا اذا لم تحاكمه دولته بصورة جدية. وبما ان القضاء في اسرائيل جدي، فمن الصعب ايجاد حالة تأخذ فيها المحكمة الجنائية صلاحية المحاكمة من القضاء الاسرائيلي.

■ هل اخطأت اسرائيل عندما لم تصادق على معاهدة روما ولم تنضم للمحكمة الجنائية؟

■ أنا لا أعتقد ذلك. هناك مشاكل اخرى في هذه المسألة. مثلا توجد مشكلة في أن المعاهدة تنص على أن اقامة المستوطنات بشكل مباشر أو غير مباشر هي جريمة دولية. وعدا عن ذلك توجد بنود تطالب بتسليم معلومات سرية للمحكمة الدولية.

■ من الصعب على الضباط الاسرائيليين أن يعتمدوا على ما تقولينه حول صلاحية المحكمة الدولية؟

■ هذا صحيح، فعليهم أن يحذروا بلا أدنى شك. لبيدوت عضو ايضا في لجنة لفحص سياسة الهجرة الى اسرائيل برئاسة البروفيسور امنون روبنشتاين الذي سيتلقى هو الآخر جائزة اسرائيل للقانون. اللجنة قدمت تقريرا مؤقتا في هذا الشهر وأوصت بتشديد قيود هجرة المتزوجين الى اسرائيل وفرض سلسلة قيود عليهم ومنها مطالبتهم بالتوقيع على تصريح ولاء للدولة، وأن يبرهنوا على قدرتهم الاقتصادية وأن يكونوا في عمر محدد، هذا الى جانب تحديد نسبة لهجرة المتزوجين، كما فعلت دول كثيرة اخرى مثل هولندا (حسب قول لبيدوت).

■ أنتم تحرمون الناس من حرية الزواج؟

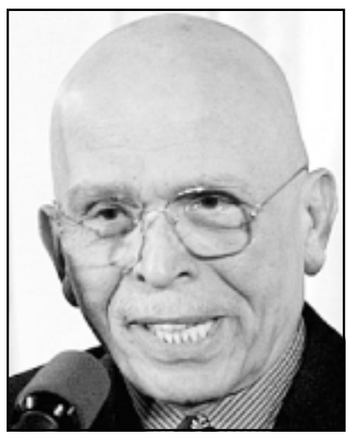
الملك حسين

■ لا، ولكن اذا تزوجت أحدا ما فعليك أن تذهب اليه وليس العكس.

حسب توصيات اللجنة، المهاجرون من «مناطق الخطورة» سيطالبون عند الهجرة بالبرهنة عن ولائهم، وليس التوقيع على تصريح بذلك. إلا اذا كان المهاجر عميلا لاسرائيل. مصطلح «مناطق الخطورة» ينطبق بالتأكيد على مناطق السلطة الفلسطينية.

أجرى المقابلة: شاحر ايلان
(هآرتس) 2006/3/2

حتى يبقى عنصر المبادرة في أيدي اسرائيل بدلا من أن يكون في أيدي الفلسطينيين

بامكان اولمرت أن يبادر الآن الى فك الارتباط عن غزة نهائيا وعن انسحاب مع مفاوضات في الضفة

■ توجد لاهود اولمرت مشكلة. مدراء حملة كديما وضعوا على كتفيه سترة اريئيل شارون الواقية التي لا تتناسب مع مقاساته. اولمرت يجد صعوبة في فرض سلطته على وزرائه وكبار قادة حزبه الذين يورطونه في تصريحات اشكالية ولا تخلو من التناقضات تجاه الفلسطينيين، سواء بسبب قلة التجربة (تسيبي لفني)، أو بسبب الخوف على مستقبله (شاؤول موفاز)، أو بسبب العادات القديمة (شمعون بيريس). شارون كان سيخرج من هذا الوضع بملاحظة صغيرة ساخرة. اولمرت بحاجة الى ذرائع تكشف عن ضعفه.

ولكن المشكلة أكثر عمقا. حكومة كديما تجد صعوبة في توضيح أهدافها وغاياتها منذ أن فازت حكومة حماس. بعد التصريحات الحماسية المتشددة ضد «السلطة الارهابية»، اكتفى اولمرت بتجميد العوائد الفلسطينية الضريبية. «هذا أقل شيء نستطيع القيام به»، قال بعض المسؤولين الكبار مبررين الموقف، «أوقفنا الانجراف الدولي». جيد، ولكن من اجل ماذا؟

هل يريد اولمرت زعزعة حكم حماس حتى تعود فتح الى الحكم أم أنه سيُحدث انقلابا عسكريا في السلطة؟ أم على العكس: اعداد حماس كشريك اذا قبلت شروط اولمرت؟ أم أن كل شيء يرمي الى الاظهار بأنه «يسار اولمرت» الناعم، كما لقبه الليكود في دعايته الانتخابية؟.

يوجد لكديما برنامج مفصل في القضية الفلسطينية: دولتان وتسوية دائمة وضم الاماكن المقدسة والكتل الاستيطانية والمناطق الأمنية. ولكن ليس لديه تصور حول كيفية الوصول الى هناك. الصيغة المنتصرة من حملات شارون «اعتمدوا علي وسيكون كل شيء على ما يرام» لا تلائم الوضع الناشيء مع صعود اولمرت وانتصار حماس، وليست ضرورية ايضا. اليكم بديلا قد برهن عن نفسه في صناديق الاقتراع: ايهود باراك وعد بالخروج من لبنان خلال عام، وهزم بنيامين نتنياهو. من المحتمل أن يكون هذا التوجه أكثر ملاءمة لسياسي حازم مثل اولمرت وسيُسهل عليه ايضا عملية المواجهة مع المحافظين في جهاز الدفاع.

في غياب سياسة محددة تغرق اسرائيل في عاداتها القديمة وفي المساعي المرضية لادارة شؤون الفلسطينيين والتحقق من كل مشروع وشيك خاص بهم، وفتح كل رزمة وكتابة كتبهم الدراسية، واللعب بين السياسيين في غزة ورام الله. هذه مأساة الصراع: اسرائيل تستصعب التخلص من عقلية المحتلين، والفلسطينيون مدمنون على وضعية الواقعين تحت الاحتلال التي توفر لهم مكانة دولية.

اولمرت يدرك أن المستنقع الفلسطيني ضار لاسرائيل، وأن شرعيتها الدولية تتلاشى، وانها ستواجه صعوبة في تحمل وضع يحظر فيه على ضباط الجيش الاسرائيلي دخول الدول الغربية بسبب الاتهامات بارتكابهم جرائم حرب. هذه فرصته للخلاص من ذلك. بدلا من مناشدة اسماعيل هنية حتى يقبل اوسلو، يمكن استغلال انتخاب حماس من اجل إجباره على حل الدولتين.

الفلسطينيون يريدون الحرية؟ أهلا وسهلا. اسرائيل تصرح من جانبها أنها سترفع مسؤوليتها عن غزة خلال سنة. لا عمال ولا ضرائب ولا كهرباء ولا ماء. على الفلسطينيين أن يتدبروا امورهم وأن يأخذوا هذه الخدمات من مصر، وأن يبنوا لانفسهم ميناء ومطاراً وأن يخاطروا بتلقي ردود فعل اسرائيلية قوية اذا تواصل الارهاب. أما في الضفة فتقوم اسرائيل بالانسحاب للجدار معلنة عن استعدادها للتفاوض حول الصراعات الحدودية المتبقية. هذا الأمر يبدو مخيفا، ولكن في الشمال تواجه اسرائيل سورية وحزب الله الأكثر تسليحا من الفلسطينيين، ولا يقلون عنهم عداء من دون السيطرة على بنوكهم وطعامهم. وهم لا يطلقون النار علينا.

عشرون عاما تقريبا مرت منذ الانتفاضة الاولى، واسرائيل تخوض حربا يائسة حول السيطرة على المناطق في مواجهة الموجات الارهابية الفلسطينية والضغوط الدولية عليها بالانسحاب. كل الحكومات من كل الاحزاب كافحت من اجل إبطاء الوتيرة، وكلها تنازلت أكثر مما رغبت واستثمرت مليارات كثيرة في المستوطنات. وهذا سيحدث لاولمرت ايضا اذا لم يتجرأ ويُقدِم على المبادرة.

الوف بن
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/3/2